

يتعين على مصر وقف ترحيل اللاجئين إلى إريتريا حيث خطر التعذيب

13 حزيران / يونيو 2008, UTC 00:00

علمت منظمة العفو الدولية أن السلطات المصرية تقوم بالتحضير لإعادة نحو 1200 طالب لجوء قسراً إلى إريتريا. ويأتي ذلك بعد ترحيل 200 شخص مساء يوم الخميس وترحيل 200 شخص آخرين يوم الأربعاء، الموافق 11 يونيو/حزيران. وقالت منظمة العفو الدولية إنها تخشى احتمال ترحيل 180 آخرين في وقت متأخر من مساء هذا اليوم. ويتعرض طالبو اللجوء الذين تتم إعادتهم إلى إريتريا لخطر التعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة، ولا سيما أولئك الذين فروا من أداء الخدمة العسكرية الإجبارية. ومن المرجح أن يتعرض معظمهم للاعتقال التعسفي بمعزل عن العالم الخارجي وفي ظروف لإنسانية مدمراً تتراوح بين أسابيع وسنوات. وحثت منظمة العفو الدولية السلطات المصرية على وقف جميع عمليات الإعادة القسرية إلى إريتريا. كما طلبت ضمان السماح لجميع طالبي اللجوء الإريتريين بالاتصال بمكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مصر لتقييم طلبات لجوئهم. ووضعت طالبو اللجوء الذين تم ترحيلهم أمس، وعددهم مئتان، على متن طائرة تابعة للخطوط الجوية المصرية في رحلة خاصة من مطار أسوان الدولي. وكان معظمهم قد احتجزوا لعدة أشهر في مركز شرطة نصر النوبة بالقرب من مدينة أسوان، ولكنهم نُقلوا إلى معسكر لقوات الأمن المركزي في شلال بجنوب أسوان قبل ترحيلهم. وكان بينهم نساء وأطفال. وعندما علم طالبو اللجوء بأنه سيتم ترحيلهم إلى إريتريا، توسلوا إلى قوات الأمن ألا تفعل ذلك، حتى أن بعضهم هدد بالانتحار. وعندئذ تم تفتيشهم للتأكد من أنهم لا يحملون أية أدوات يمكن أن يؤذوا بها أنفسهم. ولم يُبد طالبو اللجوء أية مقاومة جسدية لوضعهم على متن الطائرة، ولكنهم استمروا بالعويل والتوسل. أما طالبو اللجوء الذين تم ترحيلهم يوم الأربعاء أمس الأول، وعددهم 200 شخص، فكانوا محتجزين في معسكر لقوات الأمن المركزي في شلال بمدينة أسوان. وقد أُبلغوا بأنه سيتم نقلهم إلى مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في القاهرة. وحاول محاموهم الوصول إليهم في المساء نفسه لتزويدهم بالدواء والطعام، إلا أنهم لم يتمكنوا من ذلك. فقد اقتيد الإريتريون في الحقيقة إلى مطار أسوان الدولي، حيث وُضعوا على متن طائرة تابعة للخطوط الجوية المصرية في رحلة خاصة إلى إريتريا. ومن أصل 1200 طالب لجوء إريتري ممن يواجهون الترحيل، يُحتجز مئتا الأشخاص في عدة مراكز للشرطة بالقرب من أسوان، بينما يُحتجز عشرات آخرون في سجن القناطر بالقرب من العاصمة القاهرة. ويُحتجز نحو 700 شخص بالقرب من مدينتي الغردقة ومرسى علم على البحر الأحمر. ويعتقد المحامون الذين يمثلون طالبي اللجوء المحتجزين في أسوان أن 200 من المحتجزين في الغردقة يتم نقلهم إلى أسوان تمهيداً لإعادتهم قسراً. ومنذ نهاية فبراير/شباط، تدفقت موجات من طالبي اللجوء الإريتريين إلى مصر، إما براً عبر حدودها الجنوبية مع السودان أو بحراً، جنوب مدينة الغردقة. وقد اعترف مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ببعضهم كلاجئين في السودان، ولكنهم يفرون من السودان لتجنب إعادتهم قسراً إلى إريتريا من قبل السلطات السودانية. وقد وُجّهت إلى مئات طالبي اللجوء الإريتريين في أسوان تهمة الدخول غير المشروع إلى مصر، وحُكم عليهم بالسجن مدة شهر مع وقف التنفيذ. بيد أنهم احتجزوا رهن الاعتقال الإداري بناء على أوامر من وزير الداخلية بموجب قانون الطوارئ المعمول به في مصر. وأصدر مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مبادئ توجيهية إلى

جميع الحكومات، تعارض إعادة طالبي اللجوء الإريتريين المرفوضين إلى إريتريا استناداً إلى سجل الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في إريتريا. ولا تزال هذه المبادئ التوجيهية سارية المفعول. ويُعتقد أن طالبي اللجوء اللذين أعادتهما السلطات الألمانية إلى إريتريا في 14 مايو/أيار قد قُبض عليهما فور وصولهما، ولم يشاهدهما أحد منذ ذلك الوقت. كما أن طالب لجوء آخر أُعيد من المملكة المتحدة في نوفمبر/تشرين الثاني 2007، احتُجز في ظروف لإنسانية وأُسيئت معاملته قبل إطلاق سراحه.

مواضيع

[مصر](#)[إريتريا](#)